

Distr.
LIMITED

TD/B/49/SC.2/L.2
21 October 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التاسعة والأربعون

جنيف، ٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

البند ٥ من جدول الأعمال

اللجنة الثانية للدورة

إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التكيف الهيكلي والحد من الفقر في أفريقيا

استنتاجات متفق عليها

١- انعقدت دورة مجلس التجارة والتنمية في وقت حساس لشعوب أفريقيا. ويرحب المجلس بإعلان الأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهو برنامج للاتحاد الأفريقي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (القرار ٢/٥٧)، وهو يرى فيه معلماً هاماً من معالم تاريخ أفريقيا وعلاقاتها مع المجتمع الدولي على أساس الشراكات.

٢- وتشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا جهداً حازماً من جانب الأفارقة للتحكم في مصيرهم بأنفسهم من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة على مبادئ تهدف إلى تأمين الديمقراطية والحكم السديد والتسوية السلمية للمنازعات، والمدعومة بآليات ترمي إلى تحقيق هذا الهدف. والشراكة الجديدة في حد ذاتها قد أفرزت دعماً قوياً من جانب المجتمع الدولي كإسهام هام لوضع أفريقيا على مسار التنمية المستدامة من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه دولياً والمتمثل في الحد من الفقر بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٣- ومراعاة للاستعراض المستقل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، يدعو المجلس الأونكتاد إلى استخلاص دروس قيّمة منه في أنشطته الداعمة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٤- ويرحب المجلس بالتأكيد المتجدد على الحد من الفقر، ويسره كون ورقات استراتيجيات الحد من الفقر تسهّل توحي نُهج متماسكة ومتكاملة في تصميم سياسات التنمية. كما يسلم المجلس بكون ورقات استراتيجيات الحد من الفقر كثيفة الاستخدام للموارد، وبكون تطورها يعتبر جزءاً من عملية تعلّم يجب تقييمها بانتظام على أساس مستقل. ويرى المجلس وفقاً لذلك أن تقرير أمانة الأونكتاد المعنون "من التكيف إلى الحد من الفقر: ما الجديد في الأمر؟" يمثل إسهاماً في عملية تقييم السياسات العامة.

٥- ولقد أجمعت المؤتمرات الدولية التي عُقدت مؤخراً على أهمية الشراكات والملكية والمشاركة. ويلاحظ المجلس أن تنفيذ هذه المبادئ يظل تحدياً هاماً. وفي هذا السياق يحيط المجلس علماً بال مناقشات المتعلقة بالسياسات العامة الدولية، بما في ذلك ترشيد المشروطة، وتشجيع مواصلة جهود البلدان المستفيدة من أجل تحسين سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية.

٦- والمجلس إذ يسلم بما لسياسات الاقتصاد الكلي السليمة وإقامة مناخ خارجي ملائم من تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، وقصد تأمين استفادة جميع السكان، ولا سيما الفقراء، من منافع النمو، فإنه يشدد على أهمية مساعدة البلدان على القيام فعلياً بـ "تحليل الفقر والوضع الاجتماعي" على أساس أكثر منهجية في إنفاذ ورقات استراتيجيات الحد من الفقر.

٧- وقصد النهوض بالموارد الوطنية، التي هي حجر زاوية التنمية، يسلم المجلس بأن التخفيف من عبء الدين والمساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن يلعب دوراً حاسماً، ويشدد على دور التجارة بوصفها مصدراً من مصادر التنمية. ويرحب المجلس أيضاً بمبادرة البلدان الفقيرة المديونية ويؤكد الحاجة إلى تنفيذها بسرعة وإيجاد حل دائم لمشكلة المديونية في أفقر البلدان، وكذلك الحاجة إلى تقييم ديمومة المديونية فيما يتخطى نقاط الإنجاز، وذلك على أساس كل حالة على حدة. وعلى المدينين والدائنين تقاسم المسؤولية عن منع حالات الدين غير المستدامة وتسويتها. ويمكن للمساعدة التقنية من أجل إدارة الدين الخارجي وتتبع الديون أن تلعب دوراً هاماً، ويجب تعزيزها. وحجم ونوعية المساعدة الإنمائية الرسمية يشكّلان عنصرين هامين لفعاليتها. لذلك يرحب المجلس بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار توافق الآراء في مونتيري لزيادة كمية المساعدة الإنمائية الرسمية وفعاليتها.

٨- ويسلم المجلس بالدور الأساسي للتجارة بوصفها محرك التنمية الاقتصادية في أفريقيا، ويدعو بهذا الخصوص إلى تحسين فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق في إطار إعلان الدوحة الوزاري، دون استباق الحكم على نتائج مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وأيضاً في إطار الاتفاقات التفضيلية؛ كما يدعو بهذا الخصوص

البلدان المتقدمة إلى مساعدة البلدان الأفريقية على تحسين قدراتها، بما في ذلك عن طريق إزالة القيود المفروضة على جانب العرض، وتشجيع التنويع، وهما حيويان لتمكين هذه البلدان من الاستفادة كلياً من هذه الفرص، مع مراعاة الحاجة إلى توفير فرص الوصول إلى الأسواق للبلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد على أهمية انضمام البلدان الأفريقية إلى منظمة التجارة العالمية ويشجع الأونكتاد على القيام، في إطار ولايته، بمساعدتها في هذه العملية.

٩- وعلى الأونكتاد، في حدود ولايته وضمن مجالات اختصاصه، أن يلعب دوراً في دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعليه، في ضوء ما تقدم، أن يواصل تعاونه مع البلدان والمؤسسات الأفريقية واستكشاف سبل تحسين التعاون مع مؤسسات بریتون وودز دعماً لاستراتيجيات الحد من الفقر، ومن ثم بناء القدرات وتحديد أشكال تقسيم العمل الملائمة. وعليه أن يواصل تقديم ما له صلة بالموضوع من تحليل ومشورة في مجال السياسات العامة فيما يتعلق بتنمية أفريقيا.

— — — — —